

Distr.
GENERAL

S/1997/340
25 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير وفقا للقرار ١٠٩٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الذي قرر مجلس الأمن بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، وطلب إليّ أن أواصل إبقاء المجلس على علم بصورة منتظمة، وأن أقدم بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار تقريراً عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، يشمل معلومات عن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وأن أقدم في ذلك التقرير توصيات بشأن طابع وجود الأمم المتحدة. ويقدم هذا التقرير عرضاً مستكملاً للحالة في منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٧.

ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - أدى عدم إحراز أي تقدم في تسوية النزاع الجورجي/الأبخازي، بما في ذلك مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا، الى انتشار الاستياء بين السكان الجورجيين على نطاق واسع، وأصبحت قيادة البلد تحث بصورة متزايدة على اتخاذ إجراء حاسم لحل النزاع. وهذا هو الإحساس الذي نقله إليّ بوضوح رئيس برلمان جورجيا، السيد زوراب زهفانيا أثناء لقائي به في ١٣ آذار/مارس في نيويورك. وفي الفترة من ٢ الى ٢١ آذار/مارس، قام ١٠ نواب من الجناح "الأبخازي" في البرلمان الجورجي بإضراب عن الطعام في تبليسي، مطالبين بانسحاب قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

٣ - وقد ضاعف انعزال المنطقة عن المجتمع الدولي من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في أبخازيا. وعلى وجه الخصوص، أضيفت الى الحالة ضائقة جديدة من جراء القرار المتعلق بـ "تدابير لتسوية النزاع في أبخازيا، جورجيا" الذي اتخذته مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (انظر A/51/62-S/1996/74، المرفق الرابع). وولدت هذه الحالة شعوراً بالإحباط لدى السكان وزادت من الضغط الواقع على القيادة لحل هذه المشاكل.

٤ - واستمرت الاتصالات الثنائية بين الطرفين. وجرت عدة اتصالات هاتفية بين رئيس جورجيا، السيد إدوارد شيفرنادزه، والزعيم الأبخازي، السيد فلاديسلاف آردزينبا، اللذين اتفقا على إنشاء لجنة مشتركة/ثنائية يترأسها بعض كبار الممثلين من الجانبين. وتمت أيضاً اتصالات ثنائية على مستوى العمل، من أهمها اجتماع عقد في أوائل آذار/مارس في منطقة غالي بين كبار المسؤولين عن مشاكل الطاقة. وتضمنت المسائل المتناولة في ذلك الاجتماع محطة توليد الطاقة الكهرمائية في إنغوري - غيس.

٥ - وبالإضافة الى الاتصالات الثنائية، أجرى الاتحاد الروسي في أوائل شباط/فبراير، مشاورات مع الجانبين من أجل توضيح الأهداف من المفاوضات واتخاذ قرار بشأن آلية التسوية الشاملة للنزاع. وركزت المحادثات على مشروع نص إعلان، اقترحه الاتحاد الروسي، بشأن مبادئ التسوية وتدابير بناء الثقة بين طرفي النزاع الجورجي/الأبخازي.

٦ - وفي منتصف شباط/فبراير، وقع وزير الاتصالات في الاتحاد الروسي وجورجيا على اتفاق بشأن نظم الاتصالات يقضي بأن تتم جميع الاتصالات الهاتفية الخارجية من سوخومي وإليها عن طريق تبليسي، بدلا من أن تمر عبر إقليم الاتحاد الروسي. واحتجت القيادة الأبخازية على هذا الاتفاق، وهددت بإنهاء جميع الاتصالات مع الجانب الجورجي في حالة عدم العودة الى الوضع الذي كان قائما من قبل.

٧ - وفي اجتماع مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة المعقود في موسكو في ٢٨ آذار/مارس، تقرر أن تسعى الدول الأعضاء جاهدة الى التوصل في أقرب وقت ممكن الى تسوية سياسية شاملة للنزاع في أبخازيا، جورجيا، وعودة اللاجئين والمشردين الى ديارهم. وطلب الاجتماع أيضا تنفيذ ورصد القرار المتخذ بشأن النزاع في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وأبدى التأييد التام لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية في نطاق حدودها المعترف بها دوليا (انظر S/1997/268، المرفق الثاني).

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام ممثلو عدد من المنظمات الأوروبية بزيارة جورجيا، بما في ذلك أبخازيا. وفي منتصف آذار/مارس، قام نائب رئيس الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمقرر الخاص بشأن الحالة في أبخازيا، السيد وجسيش لامنتوفيتس، بزيارة تبليسي وسوخومي. وفي أواخر آذار/مارس، قام وفد من لجنة العلاقات مع البلدان الأوروبية غير الأعضاء في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، بزيارة جورجيا. وفي أواخر آذار/مارس أيضا، زار وفد من الاتحاد الأوروبي إنغوري - غيس بغية استعراض المساعدة اللازمة لإصلاح السد ومحطة توليد الطاقة الكهرومائية.

٩ - وقام عدد من المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث في الاتحاد الروسي والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان، بعقد لقاءات بين أفراد جورجيين وأبخازيين لمناقشة المشاكل موضع الاهتمام المشترك، بغية تسهيل التقدم نحو التسوية السياسية للنزاع.

١٠ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر أعضاء مجموعة أصدقاء الأمين العام بشأن جورجيا في إجراء اتصالات بصفة جماعية وصفة فردية مع طرفي النزاع ومع ممثلي في المقر وفي الميدان. وأبدت الحكومات المعنية استعدادها لدعم جهود الأمم المتحدة مجددا في عملية السلام.

١١ - وكما ورد في تقريرني السابق (S/1997/47)، فإنني قد بدأت استطلع الطرق الممكنة لإحياء دور الأمم المتحدة في عملية السلام الجورجية/الأبخازية. وقد أجريت، لهذا الغرض، مشاورات مع مبعوثي الخاص، السفير إدوارد برونر، مع نائبه، السيد ليفو بوتا، وذلك في نيويورك في ١٣ آذار/مارس و ٢ نيسان/أبريل

على التوالي. كما واصلت النظر في مسألة طرائق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الروسي بوصفه طرفاً تيسيراً في عملية السلام الجورجية/الأبخازية. وفي هذا السياق، قام السفير المتجول للاتحاد الروسي، ليف ميرونوف، بزيارة مقر الأمم المتحدة للتشاور، يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل.

ثالثاً - الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

١٢ - لا تزال الحالة الإنسانية في أبخازيا وجورجيا عسرة. وتنفذ وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والعمل ضد الجوع وأطباء بلا حدود، برامج إنسانية في أبخازيا، وفي أجزاء أخرى من جورجيا. وتنسق إدارة الشؤون الإنسانية أنشطتها في المنطقة عن طريق مكتبها في سوخومي. وما برحت هذه المنظمات والوكالات تواصل بذل جهودها لمعالجة أشد الاحتياجات إلحاحاً لسكان أبخازيا، كما تقدم الأغذية والأدوية لأشد قطاعات السكان ضعفاً. وقد اشتركت، بالإضافة إلى ذلك في القيام بأنشطة مثل الإصلاحات الطارئة للمساكن وتوزيع المنتجات الزراعية. واضطلعت أيضاً بتدابير لبناء الثقة عن طريق الالتقاء بين منظمات غير حكومية من تبليسي وسوخومي.

١٣ - ولا تزال الألغام تمنع المنظمات الإنسانية من العمل بحرية في قطاع غالي وتهدد الأنشطة المدنية في منطقة نهر غومستا، إلى الشمال من سوخومي، وأجزاء من وادي كودوري. وقد خفت العودة التلقائية للمشردين داخلياً إلى قطاع غالي، التي حدثت في عام ١٩٩٥، وأجزاء من عام ١٩٩٦، باستثناء بعض القرى في الجزء الجنوبي الغربي من القطاع حيث بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخراً في تقديم المساعدة الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل وكالات تقديم المعونة التخطيط لحالات الطوارئ، بغية تقديم الدعم لعودة اللاجئين والمشردين عند استئناف العملية (انظر S/1997/47، الفقرة ١٤).

١٤ - وتحتاج الوكالات الإنسانية إلى تبرعات إضافية لكي تواصل أنشطتها. ففي منطقة زغديدي، توقف التمويل بالنسبة لبعض برامج المعونة الإنسانية في ١ نيسان/أبريل، ونتيجة لذلك، كفت المنظمات غير الحكومية عن توزيع الأغذية والأدوية في المنطقة. إلا أن هذه المنظمات ستحتفظ بمكاتبها في زغديدي لكي تواصل برامجها الفوثية الأخرى.

١٥ - أما مكتب الأمم المتحدة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أبخازيا الذي أنشئ مؤخراً، فقد بدأ أعماله وأبدت سلطات أبخازيا استعدادها للعمل معه. ولقد أثمر إنشاء المكتب بالفعل بعض النتائج المشجعة، كما يتضح من إنشاء منظمة شعبية لحقوق الإنسان والديمقراطية في أبخازيا، وقيام الزعيم الأبخازي السيد أردزينبا، بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان في حكومته توطئة للتعاون مع مكتب الأمم المتحدة.

١٦ - وفي المرحلة الأولى، أقامت رئيسة المكتب، السيدة اليزابيث ستام، اتصالات مع ممثلي حكومة جورجيا ومع سلطات أبخازيا، ومع المنظمات المعنية بقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك التشريف المدني.

وبدأت ترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إلى اللغة الأبخازية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ الرصد بشكل أساسي ولكنه منتظم لانتهاكات حقوق الإنسان، على نحو يركز على امتثال سلطات أبخازيا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

١٧ - وتواصل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عقد مشاورات بشأن طرائق تعاونهما مع مكتب حقوق الإنسان.

رابعاً- عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٨ - واصلت البعثة العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح في قطاع زغديدي، وفي وادي كودوري. وفيما يتعلق بقطاع غالي، أتاح وصول المركبات المحصنة ضد الألغام، والمركبات الأخرى واستئناف العمل في إعادة تمهيد أجزاء من الطرق الرئيسية التي رثي أنها معرضة بصفة خاصة لخطر بث الألغام (انظر S/1997/47، الفقرة ٣١) استعداد البعثة لقدرتها على القيام بدوريات في القطاع ويمكنها ذلك من إعادة فتح قواعد الأفرقة في زيمو - بارغيفي وأنغوري - غيس دون المخاطرة بلا ضرورة بأرواح المراقبين العسكريين. وبالتالي فقد أصبح للبعثة الآن ثلاث قواعد أفرقة في قطاع غالي، وفي زيمو - بارغيفي، وأنغوري - غيس، ومدينة غالي. وأقامت الدوريات الموجودة في تلك القواعد اتصالات مع عمد القرى والسكان الآخرين، من أجل مساعدة البعثة ومختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في المنطقة، في مجال عملها. ووفقاً لتقييم كبير المراقبين العسكريين تنفذ البعثة ولايتها بشكل مرض وسوف تتمكن من تنفيذها بالكامل في الظروف الآمنة بصورة كافية متى نشرت مركبات الكشف عن الألغام وما يتصل بها من دعم هندسي (انظر S/1996/507، الفقرة ٣٨). وكما يعلم أعضاء المجلس، (انظر S/1997/291 و 292)، من المقرر أن يختتم كبير المراقبين العسكريين، الميجور جنرال بير كالستروم (السويد)، مهمته في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وسيخلفه الميجور جنرال هارون الرشيد (بنغلاديش)، الذي سيتولى مهام منصبه في اليوم التالي.

١٩ - وقد تم حالياً نشر ١٢٠ مراقباً عسكرياً في منطقة البعثة (انظر المرفق). ومما يذكر في هذا الصدد، أن البعثة وهي تتوقع وصول حوالي ٢٠ من أفراد الدعم الهندسي الذين سيضطلعون بمهمة الكشف عن الألغام وإزالتها، أزمعت أن تخفض تدريجياً عدد المراقبين العسكريين إلى ١١٦ مراقباً (انظر S/1997/47، الفقرة ١٦). إلا أنه بعد إجراء استعراض شامل للاحتياجات التشغيلية، وبالنظر إلى القيود المتبقية على قيام البعثة بالدوريات أخطرتني كبير المراقبين العسكريين بأنه سيكون ما مجموعه ١٠٦ من المراقبين لتمكين البعثة من الاضطلاع بالمهام المسندة إليها وفقاً للقرار ٩٣٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وهذا العدد، إلى جانب المهندسين الـ ٢٠، الذين سيظل وجودهم ضرورياً بسبب مشكلة الألغام، سيصل بقوام البعثة إلى ١٢٦ فرداً.

٢٠ - وسيعاد بعد فترة وجيزة فتح قاعدة فريق وادي كودوري في أزهر، التي أغلقت لحلول فصل الشتاء في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (المرجع نفسه، الفقرة ١٨). إلا أنه لا بد لإعادة فتح القاعدة من الانتظار حتى يتم تطهير قسم من الطريق المؤدي الى قاعدة الفريق، لم يكن اجتيازه ممكنا بسبب حدوث انهيار أرضي، ويعاد فتحه لحركة المرور. وفي الوقت ذاته، تواصل البعثة الاجتماع بقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، والجيش الأبخازي، عند نقاط التفتيش الخاضعة لكل منهما في وادي كودوري الأدنى. ورتبت اجتماعات أيضا عددا من المرات مع ممثلي مجتمع سفانتان المحلي.

٢١ - وكما ذكرت في تقريرتي السابق (المرجع نفسه، الفقرة ١٩)، يحضر في الوقت الراهن الاجتماعات الرباعية الأسبوعية التي يرأسها قائد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ممثلون للشرطة والمليشيا والخدمات الأمنية من كلا الجانبين، كما يحضرها كبير المراقبين العسكريين والممثلون المحليون للسلطات الإدارية الجورجية والأبخازية. ومع أن هذه الاجتماعات تتيح للطرفين مناقشة القضايا الأمنية والإنسانية، إلا أن أبخازيا علقتها لمدة اسبوعين في شباط/فبراير بغية الضغط لإطلاق سراح اثنين من جنودها، اختطفوا في المنطقة المحدودة السلاح في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤). واستأنفت الاجتماعات فيما بعد إعادة الجنديين. ولا يزال الاجتماع الأسبوعي للشرطة الذي يتيح لرئيس مليشيا غالي ورئيس شرطة زغديدي مناقشة المسائل الأمنية وتبادل المعلومات (المرجع نفسه، الفقرة ١٩)، معلقا بسبب عدم وجود ممثلين لمليشيا الأبخاز.

٢٢ - وتواصل البعثة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على كلا جانبي نهر إنغوري. وأجرت الأفرقة الطبية التابعة للبعثة مرة أخرى إسعافات لأفراد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ولأفراد السكان المحليين كما قدمت مساعدات في حالات الإجلاء الطبي.

خامسا - الحالة على الصعيد الميداني

ألف - لمحة عامة

٢٣ - لا تزال الحالة غير مستقرة ويكتنفها التوتر في المنطقة المحدودة السلاح في غالي، وبخاصة المنطقة الأمنية. وظلت أعمال العنف، بما في ذلك الجرائم العادية، مستمرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بل وزادت في الأسابيع الأولى من شهر نيسان/أبريل. وأخطر تلك الحوادث هي التي استهدفت مباشرة قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة من جانب أشخاص مجهولين، مما أسفر عن مصرع ٣ من أفراد القوة بصورة مأساوية. وبالإضافة الى ذلك، أصيب ١٠ من أفراد القوة بجروح في أربع حوادث منفصلة كانت القوة ذاتها هي الهدف الرئيسي لها فيما يبدو.

٢٤ - وقد تأثر الاستقرار بصورة شديدة في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح في قطاع غالي، من جراء زيادة معدل الجريمة خلال فترة الشتاء - التي تفيد التقارير بأنها كانت الأشد برودة

منذ سنوات - والتي شهدت الكثير من أعمال النهب والسطو المسلح. وقد زاد من تفاقم عدم الاستقرار خلال تلك الفترة استمرار عدم قدرة ميليشيا الأبخاز على المحافظة على القانون والنظام في المنطقة بالرغم من الزيادة الأخيرة في قوامها. وهناك عامل آخر أسهم في ذلك وهو رد فعل قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة إزاء استهدافها مباشرة، مما حدا بها إلى التوقف لمدة اسبوعين عن القيام بأعمال الدورية النشطة انطلاقاً من نقاط تفتيشها. ولقد استؤنفت أعمال الدورية منذ ذلك الوقت، وإن يكن بشكل محدود.

٢٥ - وبالرغم من الجهود القوية لزيادة سلامة موظفي البعثة بما في ذلك عقد ترتيبات مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، والقيام بصورة منتظمة بأعمال الدورية في مجموعات من مركبتين وتوفير الحماية على مدار الساعة لمنشآت البعثة وموجوداتها، كان أفراد البعثة وممتلكاتها ضحايا لأعمال السطو والسرقة ٧ مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير على كلا جانبي نهر إنغوري. ووقعت أخطر حادثتين من هذا القبيل في ١٢ شباط/فبراير، عندما أوسع الحارس الأمني المحلي المعين من قبل البعثة، ضرباً وتعرض للسرقة أثناء تأديته لواجبه في بتسوندا؛ وفي ١٣ شباط/فبراير، عندما أوقفت مركبة تابعة للبعثة وسرقت تحت التهديد بالسلاح من جانب رجال ملثمين، على الطريق M-27. وبالإضافة إلى ذلك، اقتحمت مركبات تابعة للبعثة في ثلاث مرات منفصلة، وسرقت منها أجزاء من معدات مختلفة.

باء - المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح

٢٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، جرى الإبلاغ عن العديد من عمليات القتل والاعتداءات وأعمال النهب. وكان أخطر الحوادث اعتداءً بالألغام وقع ضد حاملة جنود مدرعة من قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة يوم ٢٢ شباط/فبراير، حيث أسفر الانفجار عن تعطيل المركبة. وبعد ذلك، انفجر لغم مقوى يعمل باللاسلكي مما أدى إلى تدمير عربة إسعاف كانت ترافق اثنتين من حاملات الجنود المدرعة التابعة لقوة رابطة الدول المستقلة، ومقتل ثلاثة من أفراد الفريق الطبي التابع للقوة. واحتجت البعثة على هذا العمل لدى سلطات الجانبين، وطلبت وقف جميع الأنشطة الإرهابية. وأدين هذا العمل أيضاً من قبل ممثلي أصدقاء الأمين العام بشأن جورجيا في تبليسي، ومن قبل مجلس الأمن. وفي حادثة أخرى وقعت يوم ٢٣ آذار/مارس، لقي شخصان مصرعهما بينما كانا يقومان بزرع لغم مقوى على طريق رئيسي في المنطقة المحدودة السلاح في قطاع غالي. وتبين المعدات التي استخدمها زارعا الألغام وطريقة عملهما أنهما على مستوى عالٍ من الاحتراف، ويحتمل أن يكونا جزءاً من مجموعة جيدة التنظيم.

٢٧ - وبغض النظر عن ارتفاع عدد الانتهاكات نسبياً، فإن الجانبين يمثلان بصفة عامة لاتفاق وقف إطلاق النار وفصل القوات، الموقع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/583 و Corr.1، المرفق الأول). ومنذ تقديم تقرير الأخير، أبلغت البعثة عن حدوث ١١ انتهاكاً للاتفاق من الجانب الأبخازي و ٥٦ انتهاكاً من الجانب الجورجي. وكان معظم هذه الانتهاكات بسيطاً.

جيم - وادي كودوري

٢٨ - أفيد أن الحالة في وادي كودوري ظلت هادئة طوال الفترة المشمولة بهذا التقرير، والتي أغلقت خلالها قاعدة فريق البعثة. ولا تزال الشرطة الجورجية موجودة في الجزء العلوي من الوادي، وهو ما أسهم بوضوح في تحسين الحالة. وتواصل البعثة عقد اجتماعات دورية مع ممثلي السفانتيين. وتحتفظ البعثة بعلاقات ممتازة مع الممثلين المحليين.

دال - مشكلة الألغام

٢٩ - لا تزال الألغام واحدة من أخطر المشاكل في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح في قطاع غالي. ولم يبلغ عن وقوع حوادث جديدة لاستخدام الألغام بصورة عشوائية على الطريق M-27، وإن كان المراقبون العسكريون التابعون للبعثة لا يزالون يحدون من تنقلاتهم ويرتدون الملابس الواقية عند مرورهم عبر قطاع غالي.

٣٠ - وقد ترك مصرع ثلاثة من أفراد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة يوم ٢٢ شباط/فبراير أثرا كبيرا على عمليات القوة. وكما ذكر أعلاه، أوقفت بعض عمليات الدوريات في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، مما ترك المنطقة مفتوحة أمام أنشطة الجماعات المسلحة والمجرمين العاديين. ونتيجة لذلك، فإن خطر حدوث أعمال عنف في قطاع غالي لا يزال قائما بدرجة كبيرة. وأبلغ خلال الفترة عن وقوع ما مجموعه ١٠ انفجارات لألغام في سبع حوادث منفصلة؛ وفي اثنتين من هذه الحالات، استخدمت ألغام مقواة ومتعددة كجهاز تفجير واحد.

٣١ - ورغم أن البعثة كانت في بعض الأحيان هدفا لأعمال قطاع الطرق والمجرمين العاديين، فليس ثمة مؤشرات على أن أفرادها أو معداتها كانوا هدفا للجماعات المسلحة الأخرى التي تعمل في المنطقة. ومن ناحية أخرى، ليس هناك كثير من الشك في أن زارعي الألغام يستهدفون أفراد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وأفراد ميليشيا الأبخاز، وبعض السكان المحليين.

٣٢ - ويذكر أعضاء المجلس أن البعثة قامت، أثناء انتظارها رد إحدى الحكومات فيما يتعلق بتوفير مركبات للكشف عن الألغام وأفراد دعم، بتطوير مفهوم مؤقت للعمليات يتضمن نشر دعم بطائرات الهليكوبتر. ومثلما ورد وصفه أعلاه (انظر الفقرة ١٨)، لم تعد المشاكل التي تواجهها البعثة في منطقة عملها بالخطورة التي كانت عليها من قبل. فقد استؤنضت الآن أعمال إعادة رصف الطرق الرئيسية، التي كانت قد تأخرت بصورة كبيرة بسبب قسوة الطقس في الشتاء، كما تم بنجاح نشر المركبات المحصنة ضد الألغام، إلى جانب الأشكال الأخرى من الدوريات. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إحراز تقدم في المناقشات الدائرة مع الحكومة التي طلب منها توفير مركبات للكشف عن الألغام. وفي ضوء هذه الحالة، تقرر عدم المضي قدما في الخيار الخاص بطائرات الهليكوبتر.

سادسا - التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة
الدول المستقلة

٣٣ - تواصل البعثة، وفقا لولايتها، مراقبة أنشطة قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والتعاون معها. ويستمر التعاون في الميدان على النحو الوارد وصفه في تقريره السابق (A/1997/47، الفقرة ٣٥). كما كان التعاون بين قائدي القوتين جيدا للغاية، وأسهم في زيادة تحسين المساعدة المتبادلة والتشارك في المعلومات، وقد ترك هذا التعاون تأثيرا ايجابيا على العلاقات على المستوى الأدنى.

٣٤ - وقد قرر مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة، في اجتماعه المعقود في موسكو يوم ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٧، تمديد ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة حتى ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٧، أو حتى الوقت الذي يدعو فيه أحد طرفي النزاع إلى وقف العمليات. وقرر المجلس كذلك أنه يلزم من أجل الاستمرار في تطوير عملية حفظ السلام، بالاضافة إلى التنفيذ الكامل للمهام المنصوص عليها في ولاية قوات حفظ السلام الجماعية والأحكام الملحقه بتلك الولاية، إجراء توسيع مناظر للمناطق الأمنية على نحو ما نص عليه اتفاق ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٤. وأصدر المجلس، في هذا الصدد، تعليمات إلى قيادة قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بأن تقوم، بالتعاون مع الطرفين، وفي مدة لا تتجاوز شهرا واحدا، بوضع خطة لإعادة نشر القوات، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتحقيق العودة المنظمة للاجئين والمشردين إلى منطقة غالي (انظر الوثيقة (S/1997/268، المرفق الأول). وقد أشار علي كبير المراقبين العسكريين بأن التغييرات المذكورة أعلاه لا تؤثر على ولاية البعثة أو مفهوم عملياتها.

سابعا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٣٥ - تواصل حكومة جورجيا ضمان تنسيق أنشطة المانحين مع المساعدة المقدمة من مختلف وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات. وتؤكد البيانات الاحصائية أن جورجيا قد نجحت في تنفيذ برامجها للانتعاش الاقتصادي. ففي عام ١٩٩٦، انخفض معدل التضخم إلى ١٢,٤ في المائة، ووصلت احتياطات العملة الصعبة في المصرف الوطني إلى ما يعادل شهرين ونصف الشهر من احتياجات البلد من الواردات. واستمرت العملة الوطنية (اللاري) في الاستقرار، وزاد الناتج المحلي الاجمالي للبلد بنسبة ١١ في المائة. غير أن جورجيا لا تزال تواجه مشاكل في القطاع الاجتماعي، وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم. ونظرا إلى الأضرار التي لحقت بالبيئة الاقتصادية، تحولت الآن المساعدة المقدمة من المانحين إلى التعمير والتنمية، مع بقايا من المساعدات الإنسانية في المناطق المتأثرة بالنزاعات ومن أجل المشردين داخليا. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشورة إلى الحكومة بشأن السياسات العامة والمساعدة المالية من أجل بناء القدرات في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. ويتولى المنسق المقيم للبرنامج الإنمائي مهمة تنسيق ما تقوم به الأمم المتحدة من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية.

ثامنا - ملاحظات

٣٦ - يبدو طرفا النزاع على حد سواء مصممين على مواصلة اتصالاتهما المباشرة وتوسيع نطاق علاقاتهما الثنائية. وليس هناك وصفة أفضل من ذلك لإحراز تقدم. ومن شأن ذلك أيضا أن يقلل من احتمالات لجوء أي من الجانبين مرة أخرى إلى استخدام القوة لتسوية مظالم أي منهما. وإنني أناشد الجانبين على حد سواء أن يواصلوا بهذه الروح مناقشاتهما الحالية بشأن تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٧.

٣٧ - وفي المشاورات التي أجريت مع الاتحاد الروسي (انظر الفقرة ١١ أعلاه)، أشير إلى ما أعرب عنه مجلس الأمن من تأييد للجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل الوصول إلى تسوية شاملة للنزاع الجورجي/الأبخازي، بمساعدة من الاتحاد الروسي كطرف تيسيري.

٣٨ - ويؤيد الاتحاد الروسي تعزيز مشاركة الأمم المتحدة في العملية السياسية، ويوافق على أن تهتدي الجهود المقبلة لإقرار السلام بتحسين تبادل المعلومات والتنسيق. كما يفضل الاتحاد الروسي إشراك الأمم المتحدة بصورة نشطة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، ربما من خلال اجتماعات فريق خبراء وإعادة تنشيط لجنة التنسيق التي أنشئت في أيار/ مايو ١٩٩٤ (انظر الوثيقة S/1994/529، المرفق الثالث).

٣٩ - واستجابة للمطالب المتزايدة الناشئة عن تعزيز مشاركة الأمم المتحدة في عملية إقرار السلام، أعتزم أن أعين، خلفا لمبعوثي الخاص الحالي في جورجيا، ممثلا خاصا مقيما يتخذ مقرا له في تبليسي وسوخومي. كما أعتزم عقد اجتماع مع الطرفين في مكان مناسب لتحديد المجالات التي يمكن فيها تحقيق تقدم سياسي ملموس. وفي الوقت ذاته، فإنني بصدد إصدار تعليماتي إلى نائب مبعوثي الخاص، السيد بوتا، لمواصلة التشاور مع السلطات الروسية بشأن اقتراح إعادة تنشيط لجنة التنسيق، التي يمكن أن تكون بمثابة إطار عام لإنشاء أفرقة خبراء بشأن الطاقة والنقل والاتصالات. وأعتزم أيضا تعزيز العنصر السياسي في البعثة، بنشر عدد قليل من الموظفين الإضافيين المتخصصين في الشؤون السياسية والمدنية والقانونية في مختلف أنحاء منطقة عمل البعثة. وستتم هذه التعديلات في حدود موارد الميزانية للسنة المالية الحالية.

٤٠ - ومثلما ورد في هذا التقرير، لم تهدأ أنشطة بث الألغام في قطاع غالي، كما أنه ليست هناك أي مؤشرات ترجح أن الحالة في هذا الشأن ستتحسن في المستقبل القريب. ونظرا إلى هذه الحالة، أعتزم مواصلة بذل كل جهد للاستفادة من النتائج الايجابية التي تحققت في الآونة الأخيرة بوصول المركبات المحصنة ضد الألغام وإعادة رصف الطرق الرئيسية من أجل تحسين سلامة المراقبين العسكريين وفاعلية عمليات البعثة. كما أن نشر معدات الكشف عن الألغام وأفراد الدعم سيسهم إسهاما كبيرا في الوصول إلى هذه الغاية. غير أنني لا أود أن أخفي عن المجلس أنه، مثلما هو الحال في كثير من عمليات حفظ السلام، لا تزال الحالة في منطقة عمل البعثة خطيرة، وأنه لا يمكن أن يستبعد تماما أن يتعرض المراقبون للمخاطر.

٤١ - وختاماً، أود أن أتوجه بالشكر إلى مبعوثي الخاص، السفير إدوارد برونر، ونائبه ورئيس البعثة، السيد ليفيا بوتا، وكبير المراقبين العسكريين، الميجور جنرال بر كيلستروم، وإلى جميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين الخاضعين لقيادتهم، لما أبدوه من تفان ومثابرة مستمرين في القيام، في ظروف صعبة، بتنفيذ المهام التي أسندها إليهم مجلس الأمن.

مرفق

تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧

المراقبون العسكريون	البلد
٣	الاتحاد الروسي
٧	الأردن
١	ألبانيا
١٠	ألمانيا
٥	إندونيسيا
٤	أوروغواي
٧	باكستان
٩	بنغلاديش
٤	بولندا
٥	تركيا
٤	الجمهورية التشيكية
٥	جمهورية كوريا
٤	الدانمرك
٨	السويد
٥	سويسرا
٦	فرنسا
٤	كوبا
٥	مصر
٨	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٤	النمسا
٥	هنگاريا
٤	الولايات المتحدة الأمريكية
٤	اليونان
١٢١ ^(ب)	المجموع

(أ) قد يختلف عدد المراقبين العسكريين بسبب عمليات التناوب.

وزرع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

— — — — —